

الروايات المقبولة في تقريب التهذيب الوارد ذكرهن في الصحيحين

دراسة نقدية

أ.م.د. حسن علي محمود القيسي

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد - قسم علوم القرآن

الملخص :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه اجمعين ، وبعد :
فقد خص الله سبحانه وتعالى هذه الامة بالاسناد الذي هو وسيلة من الوسائل التي حفظت بها السنة
المطهرة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، وقد عكف المتقدمون على تدوينها وحفظها
ودراستها ونقدها وتمحيصها، فأردت في هذا البحث ان اسلط الضوء على جانب مهم من الجوانب التي حفظت به
السنة النبوية الا وهو علم الرجال فتناولت فيه جزئية من جزئياته وهي لفظ المقبول عند ابن حجر مطبقاً ذلك على
الروايات اللواتي وصفن به في التقريب والوارد ذكرهن في الصحيحين ، فانقسم عملي فيه على مقدمة وثلاثة مباحث
وخاتمة ، فأما المقدمة فقد ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع وأهميته ، وقد حمل المبحث الاول التعريف بالحافظ
ابن حجر وبكتابه التقريب ، في حين تضمن الثاني التعريف بمرتبة مقبول عند ابن حجر وشروطه فيه ، وأما الثالث
فقد شرعت فيه بالتطبيق العملي على الروايات المقبولة وذلك باجراء دراسة موجزة عن احوالهن وآراء العلماء فيهن
، ثم ختمت البحث بخاتمة أشرت فيها إلى اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها ، والحمد لله رب العالمين .

المُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين ،
وصحابته الأبرار الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد :
فأمر لا ريب فيه أننا مأمورون باتباع النبي (ﷺ) قولاً وفعلاً وتقريباً كما أشار إلى ذلك
الذكر الحكيم في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ
وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ الأحزاب آية ٢١ ، وذلك أيضا أمر الله الواجب في قوله: ﴿ وَمَا
آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ الحشر آية ٧ .
ولما كان الرسول (ﷺ) مناط الاتباع، كما أمر بذلك الشارع الحكيم، وجب على فريق من الأمة
أن تنفر لجمع وتصنيف وتوصيف حديث الرسول (ﷺ)، وتخليص السنة الشريفة من كل دخيل،
ولما كانت الوسيلة التي حفظ الله بها سنة نبيه (ﷺ) هي الإسناد وأنها الميزة التي اختصنا بها
نحن المسلمين دون سائر الأمم ، كان من اللازم أن نشمر عن ساعد الجد للذب عنها
وتخليصها مما يشين، لذلك فقد عكف المتقدمون على تدوين سنة النبي (ﷺ) رواية ودراية ونقداً
وتمحيصاً؛ وقد ارتأيت أن أسلط الضوء على جانب مهم من الجوانب التي حفظت السنة النبوية
العترة، وذلك عن طريق الكلام على إحدى أهم الجزئيات التي يقوم عليها نقد الحديث وهو علم

الرجال، وعلى أحد أولئك الذين برعوا فيه، وما أداه من دور في نشر العلم وإثراء المكتبات بالمؤلفات القيمة، ذاك هو الحافظ "ابن حجر العسقلاني" الذي لا يكاد يذكر حتى يذكر علم الجرح والتعديل والمصطلح الذي أسس لمن بعده دعائم العلم، وهذا مما حباه الله من فضله جل في علاه، فكان عنوان دراستي "الراويات المقبولات في تقريب التهذيب الوارد ذكرهن في الصحيحين - دراسة نقدية" .

وقد جاء هذا العمل اليسير بهذا الشكل المبسط ليقوم مقام التذكرة وليسهل على طالب العلم الوقوف على أبرز من وصفت بـ"المقبول" من النساء بإيجاز وافٍ دون إخلال أو تطويل ممل؛ وإلا فالكتب زاخرة بذكر الكثير عن هذه اللفظة لمن أراد الوقوف على تفاصيل أكثر، إلا أنها لا تعدو أن تكون نظرية جامدة لا يمكن تطبيقها، وبما أن الراويات "المقبولات" لم يفردين بدراسة مستقلة فقد ارتأيت أن أوثر بها نفسي بعدما وقفت على دراسة الرواة المقبولين الذين لهم رواية في الصحيحين^(١)، فكان في ضمن التوصيات أن يفرّد من قيل فيها "مقبولة" ولها رواية في الكتب الستة، إلا أن الأمر لطوله قد يصل إلى حجم رسالة ماجستير، فعزمت الأمر بعد توكلّي على الله أن أقصر على التي ورد ذكرهن في الصحيحين، ولأفسح المجال لغيري ممن يبحث في هذا المجال أن يقوم بدراسة "المقبولات" ممن ورد ذكرهن في السنن الأربعة حتى تعم الفائدة ويكتمل هذا العمل المبارك بإفراد هذه المرتبة بالدراسة التطبيقية العملية، التي تؤتي أكلها لدى الاختلاف في الرواية والترجيح، والله من وراء القصد.

واقترضت هذه الدراسة الموجزة أن أقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، ذكرت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع وأهميته لا سيما للمشتغلين بالحديث وعلومه، أما المبحث الأول فقد أفردته للتعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني وكتابه التقريب الذي هو موضوع البحث، وأما المبحث الثاني فقد حمل التعريف بمرتبة "مقبول" عند الحافظ ابن حجر العسقلاني والعلاقة بينها وبين "الين الحديث" والطبقات والمراتب في التقريب، والمبحث الثالث والأخير كان مخصصاً للتطبيق العملي لما قدمت له تنظيراً بإيراد الراويات المقبولات في تقريب التهذيب ممن ورد ذكرهن في الصحيحين مع دراسة موجزة عن أحوالهن، ثم ختمت البحث بذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وأحمد الله تعالى أولاً وآخراً لما من عليّ به من عون وتوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني وكتابه "تقريب التهذيب"

المطلب الأول

التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني

اسمه وكنيته ونسبه ولقبه : هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكناي العسقلاني المصري الشافعي^(٢)، كنيته : عُرف "بأبي الفضل" وهي الكنية المشهورة له ، كناه بها والده تشبيهاً بأبي الفضل محمد قاضي مكة^(٣)، وكُنِيَ بأبي جعفر وبأبي العباس^(٤).

أما نسبه فينتسب الحافظ ابن حجر الى قبيلة كِنانة القبيلة العربية المعروفة، وأصله من عسقلان^(٥) مدينة بساحل الشام من فلسطين استقرت فيها القبيلة التي ينتسب إليها، وينسب الى مصر المكان الذي ولد فيه ، والى مذهبه الشافعي .^(٦)

اما لقبه فقد لبعدا القاب منها ، شهاب الدين ، والامام العلامة الحافظ ، وشيخ الاسلام ، وامير المؤمنين في الحديث ، وغيرها من الالقاب ، واشهرها على الاطلاق (ابن حجر) وهو لقب لبعض آبائه وقيل هو نسبة لآل حجر^(٧).

مولده ونشأته : ولد الحافظ ابن حجر في شهر شعبان من سنة (٧٧٣ هـ) بمصر القديمة، في اليوم الثاني عشر من شعبان وقيل الثالث عشر ، وقيل الثاني والعشرون^(٨) .

نشأ الحافظ (رحمه الله) يتيماً في كنف الاوصياء إذ ماتت أمه وهو رضيع، ثم مات أبوه ولم يبلغ الاربع سنين ، ثم أصبح في وصاية زكي الدين أبي بكر بن نور الدين علي الخروبي، الذي لم يأل جهداً في رعايته والقيام على تربيته، وقد صحبه في بعض رحلاته إلى أن توفي سنة (٧٨٧ هـ) ، ثم أصبح في وصاية العلامة شمس الدين بن القطان^(٩).

طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته ومؤلفاته ووفاته :

أحب الحافظ ابن حجر طلب العلم والرحلة فيه منذ صباه ، فعندما تم له من العمر خمس سنين دخل (الكتاب) فأنهى حفظ القرآن الكريم وله تسع سنين على يد شيخه السفطي^(١٠) ، ثم أكمل بعدها مسيرته العلمية على يد عددٍ من مشايخ عصره، منهم ابراهيم بن أحمد التنوخي ، وعمر بن علي بن أحمد الانصاري الاندلسي ، وعمر بن رسلان البلقيني ، و الحافظ العراقي وغيرهم ، وحفظ العديد من الكتب من القراءات والفقهاء والحديث وغيرها ، ومن أكثر الذين لازمهم شيخه العراقي وهو أول من أذن له بالتدريس في علوم الحديث^(١١). وتخرج على يده عدد كبير من العلماء منهم : محمد بن سليمان الكافجي ، و ابراهيم بن عمر البقاعي ، وشمس الدين

السخاوي ، وجلال الدين السيوطي وغيرهم^(١٢).

وكانت له رحلات واسعة داخل مصر وخارجها ، منها رحلته إلى غوص في الصعيد ، ورحلته إلى الاسكندرية ، وإلى الحجاز ، واليمن ، والشام وغيرها من الرحلات التي زادت من معارفه وغلومه المتنوعة^(١٣).

برع الحافظ في التصنيف وكان له الكثير من الكتب في مختلف العلوم والمعارف، لعل من أشهرها وأنفعها " فتح الباري بشرح صحيح البخاري " و " نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر " و " لسان الميزان " و " المشتبه " ، و " تهذيب التهذيب " و " تقريب التهذيب " الذي هو موضوع الدراسة ، وغيرها من المصنفات التي أثرى بها المكتبة الإسلامية فقد أحصاها تلميذه السخاوي ووصل بها (٢٧٣) مصنفا^(١٤).

وفاته: كانت وفاته (رحمه الله تعالى) في ذي الحجة سنة (٨٥٢ هـ) ، بعد أن أشتد عليه المرض شهراً كاملاً واسلم الروح إلى بارئها بعد سنوات حافلة بالجد والعلم وخدمة الدين والسنة النبوية، ودفن في القرافة الصغرى^(١٥)، رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه في عليين مع النبيين والصديقين، وعوض الأمة بأمثال هؤلاء الأفاضل.

المطلب الثاني

التعريف بكتاب " تقريب التهذيب "

لا بأس أن أذكر تعريفاً موجزاً لهذا الكتاب ليسهل على القارئ الوقوف على منهج الحافظ ابن حجر في كتابه ، لما له علاقة وثيقة بالحكم على الرواة.

فكتاب "تقريب التهذيب" في الأصل اختصار لكتاب "تهذيب التهذيب" كما صرح الحافظ بذلك في مقدمة كتابه^(١٦)، وجاء هذا الاختصار نزولاً عند رغبة بعض طلبة العلم بالاختصار على أسماء الرواة، بعدما رفض ذلك لقلّة جدواه على طالبي هذا الفن كما قال الحافظ، ثم رأى أن يجيبه إلى مسألته، ويسعفه بطلبته، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وتشتمل التراجم التي في الكتاب على التعريف باسم الراوي وكنيته ولقبه مما يميزه عن سواه ممن يشترك معه في الاسم ونحوه؛ ثم الحكم على الراوي توثيقاً وتضعيفاً، وذكر طبقته ووفاته وغير ذلك ، ولا بدّ من الإشارة إلى أن الحافظ لم يكن مقتنعاً بإيجازه كما يفهم من كلامه؛ لأن الفائدة تكمن في الإيضاح والتفصيل، وإنما يأتي الاختصار حيث يكون الراوي متفقاً عليه في التوثيق أو التضعيف، أما والأمر مختلفٌ فيه فيجب الإيضاح وإيراد أقوال أهل العلم لينظر الباحث المجتهد مدى موافقته للحكم ومخالفته إياه، ولعل سبب وقوع بعض الخلل في التقريب سواء في الحكم على الرواة أو الرموز وغيرها يعود إلى الاختصار ابتداءً، ثم انشغال

الحافظ بشرح صحيح البخاري، لذا فالباحث النابه ينبغي عليه الرجوع إلى أصل التقريب وهو التهذيب ليكون حكمه أقرب إلى الصواب، والتقريب كتاب مهم في معرفة رواة الكتب الستة والحكم عليهم عند ابن حجر، وهو بمثابة مذكرة تعين الطالب على حفظ أسماء الرواة وغيره، وعليه ان لا يكتفي بأحكام التقريب فقط، لان احكام الحافظ ابن حجر في كتابه لاتنطبق بصورة تامة على جميع الرواة وهو مجتهد والمجتهد يخطيء احياناً، وان كان قد قال في مقدمة كتابه: انني احكم على كل شخص منهم بحكم يشمل اصح ما قيل فيه، واعدل ما وصف به بألخص عبارة، واخلص اشارة^(١٧)، لكنه خالف هذا في بعض الرواة فلا يسلم له فيه. والله اعلم.

وأكتفي بهذا القدر؛ لأن التقريب قد عرّفه الحافظ في مقدمته تعريفاً وافياً، وعلى الرغم مما فيه من المزايا العظيمة، الا انه قد ظهر لاهل المعرفة بهذا الفن، أن في جميع طبعته اخطاء ونقص، منها يعود الى النساخ ومنها يعود الى المحققين ومنها يعود الى المؤلف نفسه فهو انسان يخطيء ويصيب.

وهنا سؤال يطرح، اذا كان بعض هذا النقص وهذه الاخطاء يعود للمؤلف نفسه وهو الامام العلامة الحافظ، وشيخ الاسلام، فما السبب وراء ذلك؟، اجاب عن هذا احد محققي الكتاب وهو ابو الاشبال بقوله: كنت في بحث هذا السبب حتى رأيتُ في كتاب " انتقاص الاعتراض " السبب الذي لأجله وقعت في " التقريب " بعض الأخطاء وبعض النقص من المصنف نفسه، وذلك لاشتغاله في شرح البخاري وانهماكه فيه وصعوبته التي لاقاها المصنف في شرح البخاري كما يقول المصنف نفسه... فعرفتُ أن الحافظ كان مشغولاً في شرح البخاري حينما لخص " التقريب " من " التهذيب " ولم يتهياً له الوقت لأن يحزره، ولأجله وقع فيه بعض الأخطاء، فيجوز لكل من يقوم بتحقيق هذا الكتاب أن يضيف من تهذيبه إذا وجد فيه النقص ويصح منه إذا وجد فيه الخطأ، فإن الحافظ ما زال يزيد ويصحح إلى آخر حياته كما يظهر من نُسخه (رحمه الله تعالى)^(١٨).

علماً ان الحافظ ابن حجر قد قال: لست راضيا عن شيء من تصانيفي، لأنني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهياً لي من يحررها معي، سوى شرح البخاري ومقدمته والمشتبه والتهذيب ولسان الميزان^(١٩).

هذا مع ما ذكرت آنفاً أنه اختصره لبيان أسماء الرواة ودرجتهم...، والاختصار لا يأتي بالمقصود كما يراد، وأياً كان السبب فإن واجبنا بصفتنا طلبية علم أن نبحت حال الراوي من جميع الجوانب حتى نتحقق من الحكم على هذا الراوي حكماً دقيقاً بواسطة جمع الأقوال ومقارنتها مع بعضها وبيان الراجح منها، والله أعلم^(٢٠).

ووقع النقص والخلل وارد في المؤلفات ، والحافظ نفسه قد استدرك على الحافظ المزي ومغلطاي ، وزاد عليهما الكثير من الرواة ، فقال : "... وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما ويستغرب خفاؤه عليهما" (٢١) ، وكلها جهود بشرية ينتابها النقص والخلل ، فالكمال لله وحده .

المبحث الثاني

التعريف بمرتبة "مقبول" عند ابن حجر، والعلاقة بينها وبين "لين الحديث" ، والطبقات والمراتب

في التقريب

المطلب الاول

التعريف بمرتبة "مقبول" عند ابن حجر العسقلاني

لقد كثر الحديث حول هذا المصطلح ومراد الحافظ فيه، وكثرت الدراسات حوله ؛ وكل هذه الدراسات لا تعدو كونها قواعد نظرية في تأويل قوله إلى ما لا يحتمل، ولا تقوم أمام صريح عبارة الحافظ في بيان حدّ المقبول وما اشترطه لأهل هذه المرتبة، حيث قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله) في رواة المرتبة السادسة: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ "مقبول" حيث يتابع، وإلا فلين الحديث". (٢٢) فجعل شروطاً للمقبول هي:ـ

- ١ . أن يكون الراوي قليل الحديث.
 - ٢ . أن لا يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله.
 - ٣ . أن لا ينفرد بالحديث بل يُتَابَع عليه، فإذا انفرد به كان لِين الحديث.
- وعلى هذا فإذا فقد الراوي شرطاً من هذه الشروط كان لِين الحديث على ما تضمنته عبارة الحافظ (رحمه الله)، وأن هذه المرتبة تشتمل على المقبول ولِين الحديث (٢٣).
- فالدراصة الصحيحة يجب أن تخضع لهذه الشروط أولاً، ونرى إن كان قد التزم بها أو لا، ثم هل وافق حكمه حال الرواة هؤلاء ؟ أم لم يوافق ؟ وهذا يأتي فيما بعد.

" يمكن الجزم بأن لفظ "المقبول" هو اصطلاح خاص بالحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله) وذلك بالنظر إلى اشتراطاته فيه، وإن كان غيره من أئمة النقد قد استعمل هذا اللفظ فهم يعنون به مقبول الرواية، ولا يطلقون هذا اللفظ مجرداً بل غالباً ما يضيفون إليه لفظاً آخر مثل "مقبول الرواية" أو "شيخ مقبول" أو "مقبول الحديث" ، ولم أجد أحداً من المتقدمين قد سبق الحافظ إلى إطلاق هذا اللفظ بل وحتى المتأخرين، وإن أطلقه فهو يريد به التوثيق". (٢٤)

والآن نأتي لبيان شروطه ومناقشة كل منها على حدة، فالشرط الأول الذي وضعه هو أن يكون

الراوي قليل الحديث؛ وهو حينما وضع هذا الشرط لم يجعل له ضابطاً في القلة والكثرة نتبين به أن هذا الراوي مقلّ أو مكثّر، وهذا الشرط مما لا علاقة له بضبط الراوي وتوثيقه؛ لأن الراوي قد يكون ثقةً وليس له سوى حديث أو حديثين وهذا شائع بين أهل النقد لأن من الثقات من لم يكثّر من رواية الحديث، في حين نجده حكم على أحد الرواة وأسمه يحيى بن قزعة المكي^(٢٥) بأنه "مقبول" وهو مكثّر له نحو من عشرين حديثاً في البخاري، منها ما توبع عليه ومنها ما انفرد به أفيكون مثل هذا مقلّاً؟ يستبعد جداً أن يكون حكمه عليه لأنه مقلّ، وهناك من وثقه وهو لم يرو سوى حديث واحد أو حديثين كالحسن بن بكر بن عبد الرحمن المروزي^(٢٦)، والمتتبع لمثل هذا يجد الكثير ممن ينطبق عليه هذا الشرط ولم يجعلهم ضمن هذه المرتبة^(٢٧).

نشرع الآن في بيان شرطه الآخر في حدّ "المقبول" وهو أن لا يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وهذا ليس فيه من الدقة ما يميزه عن غيره من مراتب، فمعظم الرواة تكلم فيه بما لا يترك بل ينزل عن الثقة المتقن إلى صدوقٍ أو نحوها، إذ ليس بالضرورة أن من تكلم فيه يترك حديثه أو يثبت فيه قول الجارح، وبناءً على شرطه هذا فإن المراتب التالية لهذه المرتبة يدخل أصحابها ضمن من يحكم عليه بمقبول ما عدا العاشرة والتاليتين لها، لأن كلاً منهم لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فمن يثبت فيه ذلك حكم عليه بأنه متروك، وعلى هذا يكون الحد الذي وضعه الحافظ للمقبول غير منضبط من هذه الحيثية، أفنحكم على راوٍ بالجهالة وعلى آخر باللين وهكذا؟ بل منهم تكلم فيه وهو حجة عند غيرهم، ومع هذا لم يجعل ضمن هذه المرتبة، كأحمد بن صالح المصري^(٢٨).

أما شرطه الأساسي والأخير والذي يعدّ الحد الفاصل بين "المقبول" و"لين الحديث" فهو أن لا ينفرد بالحديث بل يُتابع عليه، فإذا انفرد به كان لين الحديث.

فجعل المتابعة قيداً أساسياً في تمييز المقبول عن اللين، وهذا يشمل المتابعة والشاهد، فربما قصد أن هذا الراوي يكون ضعفه أقل من ضعف من يكون في المراتب التالية لها بحيث إذا تابعه غيره ممن هو مثله أو فوقه أصبح حديثه مقبولاً أي : مرتقياً إلى مرتبة الحسن لغيره، أما بقية المراتب فهي وإن كان أصحابها غير شديدي الضعف إلا أنهم إذا توبعوا ممن هو مثلهم فإن حديثهم لا يزال قاصراً عن أدنى مراتب الصلاحية للحجية وهي الحسن لغيره، فيحتاج لمزيد من المتابعات ليرتقي إليها، وهذا ما نلمسه من قول الحافظ في شرحه النخبة^(٢٩).

ومن المآخذ عليه في شرطه المتابعة أنه قال في عدد من الرجال " لين " أو " لين الحديث " مع أنه ذكر في المرتبة السادسة ما يدل على أن الفرق الوحيد بين المقبول واللين هو المتابعة لهذا دون ذلك، فكل من كان ليناً أصبح مقبولاً إذا توبع، وعلى هذا فليس هناك وجه

للحكم على بعضهم بأنه مقبول والآخر بأنه لين لأن كلاً منهما هو في حقيقته اللفظ الآخر^(٣٠) ، بل وهناك من هم بمرتبة صدوق يخطيء أو يهمل فهذا لا يحتج إلا بما توبع عليه ولا عبرة بوضعه في مرتبة والمقبول في أخرى دونها؛ لأن كليهما لا يؤخذ بحديثه حتى يتابع، أضف إلى ذلك أن من الرواة من توبع في روايته وفي موضع آخر انفرد مع ذلك أخرج له الشيخان فكيف يكون الحكم عليه حينها، أهو مقبول؟ أم لين؟ وهل يصح إعطاء الراوي أكثر من لفظ واحد؟ فالناظر في كتاب التقريب يجد أن المرتبة السادسة وما بعدها من مراتب تشترك فيما بينها كثيراً من حيث شروطه فيهم، علاوة على أنه لم يلتزم كثيراً بما وضعه في حدّ المقبول بالنسبة للرواة، فهناك من توافرت فيه شروط المقبول فوثقه، ومنهم من جهله وهكذا، فنجد الحافظ (رحمه الله) قد راعى مسألة تحقق شروطه التي وضعها للمقبول دون النظر في أحوال الذين وصفهم بمقبول مع أن بعضهم موصوف بالجهالة لتفرد راوٍ بالرواية عنهم، فهو وإن كانت مراتب التقريب خاصة به، إلا أن الناظر يجد تبايناً واضحاً في إطلاق العبارات على الرواة، لا سيما عند مقارنة حكمه بما ذكره في التهذيب عن نفس الرواة، وعند الرجوع إلى أصل كتابه " التهذيب " تبين أن حال الرواة مختلف عما هو في التقريب^(٣١).

وربّ مستدرك يقول: إن حكمه على هؤلاء الرواة بأنهم مقبولون لأنهم أو أكثرهم كانوا من المقلّين فيه نظر؛ لأنه لا يلزم من كونه قليل الحديث أنه ضعيف، كما أنه لا يلزم من كثرة روايته أنه ثقة، وهذا معلوم في بابهِ ؛ لأن القلة والكثرة أمر نسبي هذا من وجهٍ، ومن وجهٍ آخر أننا إذا سلمنا أنه يريد بالمقبول من كانت أحاديثه قليلة، أو قليل الرواية، فلماذا حكم على قسم بأنهم " ثقات "، والقسم الآخر بأنهم " مقبولون "، وما علاقة القلة بضبط الراوي وعدمها، هذا علاوة على أنه لم يجعل للقلة ضابطاً، وقيل أنّ الحافظ ابن حجر العسقلاني إذا أطلق هذه اللفظة على أحد الرواة لا سيما من لم يُذكر بجرح فإنه غالباً يريد بها " قليلي الرواية " لكن هذا يلزمه أن يوحد الحكم فيمن هذا حالهم كي لا يحصل اختلاف فيمن توفرت فيه هذه الشروط .

ولعل سبب وقوع بعض الخلل في التقريب يعود سببه إلى الاختصار الشديد للكتاب ، ولانشغال الحافظ ابن حجر بشرح صحيح البخاري فلم يتوفر له الوقت لتحريره ، والحافظ ابن حجر كغيره من العلماء بذل الوسع واجتهد وفتش في أحوال الرواة، فلا يعاب بما حصل له فيه وربّ ضارة نافعة، فإن حصول الخطأ مدعاة لظهور مواهب الباحثين وطلبة العلم للبحث والتعقيب والتنقيب، خاصة في هذه الأعصار التي قلّت فيها الهمم، أو كثرت فيها البحوث العلمية الدقيقة في منهجيتها وموازنتها بين أحكام الإمام الواحد بل الموازنة بين أحكام الأئمة المختلفة في الرجل الواحد من الرواة ، ومثله مثل باقي كتب الرجال قد حصلت فيه بعض الاخطاء وهي مطلب

الباحث النابه الذي يتحرى وجه الصواب، وإذا كان الحافظ قد تحرى واجتهد فحصل له ما حصل، فما عذر من توفر لديه ما يحتاجه من كتب ونحوها إذا كرر الخطأ، إذن لا بد والحال هذه من التأني وسعة البال، وبذل الوسع في البحث عن أحوال الرواة حتى يتوصل إلى حكم دقيق صحيح في الراوي، والله أعلم^(٣٢).

المطلب الثاني

العلاقة بين "المقبول" و "لين الحديث" :

مما سبق يمكن أن نعرف العلاقة بين المقبول واللين عند الحافظ ابن حجر في التقريب بأنهما يشتركان في الشرطين الأولين والفرق الأساسي بينهما هو تحقق المتابعة من عدمها في حديث الراوي، وثمة أمور يجب إيضاحها؛ فالمرتبة السادسة فيها اللين والمقبول فإذا توبع الراوي القليل الحديث، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه فهو المقبول عند الحافظ ابن حجر العسقلاني، وإذا انفرد ولم يتابع فهو لين الحديث، لكن كيف يجعل لمرتبة واحدة وراو واحد شرطين متناقضين، إذ كيف أحكم على راو توبع في حديث وانفرد في آخر؟ أيصح إعطاء لفظين لنفس الراوي بناء على ما روى؟ فإذا كان الأمر كذلك فلا يسلم حتى الثقات لا سيما قليلي الحديث من الوهم والخطأ، فهل حكم أحد النقاد على راو بأنه ثقة ثم قال صدوق يهمل، ثم لماذا فرّق الحافظ بين ألفاظ الجرح والتعديل وجمع بين هذين اللفظين؟

وهناك أمرٌ أود الإشارة إليه وهو أن الحافظ العسقلاني (رحمه الله) لم يكن ملتزماً بشكل تام بما شرطه في مقدمة كتابه؛ فنجده حكم على رواة كثيرين بأنهم "مقبولون" وعلى آخرين بأنهم "لينو الحديث" أو "فيهم لين" أو "لين" فما الضابط الذي جعله يفرق بينهم وليس المقبول لين الحديث إذا انفرد، ثم ما معنى أن يقول فيه لين أي مرتبة أخرى لم يعزف بها في كتابه؟ ولعله يريد أن الراوي الذي وصفه بالمقبول أنه مقبول في الأحاديث التي توبع فيها، أما التي ليس له متابع وانفرد في روايتها فهو لين بها.

ثم أنني في دراستي بحثي هذا فيمن قال عنها الحافظ "مقبولة" ممن ورد ذكرها في الصحيحين؛ لم أجد راوية "لينة" أو "فيها لين" سواء من رواة الصحيحين أو غيرها، مع أن هناك من انفردت بروايات لها فلم لم يقل عنها "لينة الحديث" بل "مقبولة" فلا أدري سببه، أهو ما ذكرت من أسباب آنفاً من اختصاره وانشغاله بشرح صحيح البخاري أم هي أسباب أخرى.

ولعل الصواب في هذا أن هذه المراتب نظرية أكثر منها عملية، إذ إن منهج الحافظ العسقلاني الحقيقي يتضح بواسطة التطبيق العملي لما وقف عليه من أحوال الرواة ومروياتهم في الكتب، فنجد شخصيته النقدية في فتح الباري واضحة فقد طبق فيه الأحكام تطبيقاً عملياً

صحيحاً بناءً على قرآن تتضح له أثناء شرحه، ولو أخضعها لمراتب التقريب التي قسمها
لأتضح الفرق في المنهج ولأن التقريب مختصر والله اعلم .

المطلب الثالث

توضيح مسألة الطبقات والمراتب في التقريب:

ذكر الحافظ في مقدمة التقريب أن الكلام منحصر في الرواة في إثنتي عشرة مرتبة، وكذا
طبقات الرواة، إلا أنه ذكر ضوابط المراتب ولم يذكر للطبقات سوى حقبة زمنية من معاصرة ولقاء
بين الشيوخ وتلاميذهم، والطبقة التاريخية لا تخدم النقاد إلا في مسألة السماع وعدمه، في حين
نجد أنه يذكر في مقدمة هدي الساري أن البخاري أخرج عن الطبقة الأولى احتجاجاً، والثانية
انتقاءً^(٣٣)، ولم يبين معنى الطبقة، فعلى ما ذكره في التقريب يكون البخاري قد أخرج عن
الطبقة الأولى وهم الصحابة، وانتقى من الثانية، وهذا كلام غير سليم، إذ كان يلزمه الحديث
عن مراده من الطبقة في التقريب، وهو لا شك كان يعني بها الطبقة التاريخية، أما ما ذكره في
فتح الباري فيقصد به طبقات الرواة في الحفظ والإتقان عن شيوخهم، لأنه موضوع النقاد فقد
يقدمون الأحفظ عند الاختلاف، أو الأطول ملازمة لشيخه وهكذا وهذا مما له علاقة بمسألة
المراتب التي قسمها في التقريب لأن الهدف الأساس منها بيان الأحفظ والأتقن من غيره، وأرى
من المناسب أن أذكر المآخذ على من قال إن البخاري اقتصر على الطبقة الأولى في الحفظ
والإتقان، وانتقى من الثانية وربما الثالثة، إذ إن الناظر المتمعن في صحيح البخاري يجد أن
الإمام أبا عبدالله البخاري قد أخرج لرواة هم من الطبقات الأخرى فأخرج عن الأثبات،
والصدوقين، والمقبولين... وغيرهم، فما هو الضابط لهذا؟ إنها مسألة ضبط وانتقاء الأحاديث،
فكيف يجزم الحافظ أنه اكتفى بالطبقة الأولى والثانية وربما الثالثة - إلا إذا كان هذا من باب
التغليب - ، وخير شاهد على ذلك أن "المقبولون" هم من رواة المرتبة السادسة لكن البخاري
أخرج لهم احتجاجاً ومتابعةً، لذا فمن الصواب أن يكون الاحتكام إلى ما رواه الراوي من أحاديث
ليعرف ضبطه من خطأه، بعيداً عن ألفاظ الجرح والتعديل الجامدة لأن ما من راوٍ إلا وقد وهم،
وأصاب كثير من الضعفاء في رواياتهم، وينبغي أن نسير في نقدنا الرواة ومروياتهم على وفق
منهج المتقدمين في معرفة القرائن الحافة بالرواية بشكل شمولي ليتسنى لنا الحكم على الحديث
حكماً أقرب للصواب، وهو الغاية المنشودة في علم النقد والرجال، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

الروايات المقبولة في تقريب التهذيب اللواتي وردن في الصحيحين دراسة نقدية
وفي هذا المبحث تتبين ثمرة البحث إذ هي غاية الدراسة، ومنها يمكن الوقوف على

حقيقة هذه المرتبة، والجزم بصحتها أو خطئها، فالقاعدة لا يمكن تعييدها إلا بالتطبيق العملي ليعرف شواذها، فبحسب كثرة شواذ القاعدة تنتقض أو تجعل أساساً يسير عليه الباحثون، وسأورد في هذه الدراسة الموجزة، كل من ورد ذكرها في الصحيحين ممن حكم عليها الحافظ بأنها "مقبولة" وبناءً على ما ذكرته من شروط سأحاول جهدي أن أبين مدى تحققها فيمن هذا حالهن، ثم بيان أسباب إخراج البخاري ومسلم حديثها، وقد جاء ذكرهن كما هو في التقريب حتى لا أخرج عن سياق الأصل، والله المستعان.

١. أمينة بنت أنس بن مالك الأنصارية:

قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الثالثة، روى عنها أبوها ، خ (٣٤).

ولم تذكر كتب التراجم أن أحداً روى عنها سوى أبيها؛ كما أنها لم ترو عن أحدٍ من الصحابة (٣٥).

وليس لها ذكر في صحيح البخاري إلا في موضعين؛ الأول في كتاب الصوم، والآخر في النكاح وكرره في الأدب (٣٦).

وقد تتبعت ترجمتها فلم أقف على من ذكرها بتوثيق أو تجريح، فضلاً عن أن أحداً لم يوردها في كتب التراجم الخاصة كالتي اهتمت برواة الصحيحين، أو الثقات والضعفاء وغيرها. قلت: والصواب أنها ليست من رواة البخاري بل ورد ذكرها في سياق الحديثين، فالحديث الذي ورد في الصوم من رواية أبيها، والكلام الذي نقله عنها أنس بن مالك (ﷺ) ليس من حديث النبي (ﷺ) بل هو نتيجة دعوته لأبيها.

والدليل أن الحديث ذكره البخاري وغيره دون هذه الزيادة، وورد في بعض طرقه بلفظ "أهلي" دون تصريح باسم ابنته، وهذا يؤكد أن الزيادة ليست من أصل الحديث، ولو كانت منه لذكرها العلماء فيما زاده الثقات (٣٧).

أما الحديث الآخر فلم تروه هي أيضاً بل ورد ذكرها في سياق الحديث والرواية لأبيها ليست من طريقها حتى تكون في ضمن السند (٣٨) ، فيتضح لنا ان امينة ليست من رواة البخاري وانما ورد ذكرها في سياق الحديث ، وانها ليست مقبولة بل مجهولة الحال ، وهي قليلة الحديث ولم يذكرها اهل العلم بتوثيق او تجريح ، ولم تذكر الا في هذه الرواية وليس لها متابع ، فعلى ما شرطه في حد المقبول فهي لينة الحديث عنده لأنها لم تتابع، وهذا لا يصح ، إنما هي مجهولة الحال ليس لها رواية بحسب ما أشار اليه المزي عندما ترجم لها في تهذيب الكمال (٣٩).

٢. خيرة ، مولاة أم سلمة (أم الحسن البصري) :

- قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الثانية م^(٤٠).
- روت عن: مولاتها أم سلمة ، وعائشة (رضي الله عنهما)، وعن ابنها الحسن وسعيد ابنا أبي الحسن، وعلي بن زيد بن جدعان، ومعاوية بن قرّة المزني، وحفصة بنت سيرين^(٤١).
- وقد أخرج لها الإمام مسلم في صحيحه حديثين : الاول : عن الحسن ، عن أمه - اي خيرة - ، عن عائشة قالت : " كنا ننذ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سقاء يوئى أعلاه ، وله عزلاء ننذ غدوة فيشرب عشاء، وننذ عشاء فيشرب غدوة " ^(٤٢).
- وقد تابعتها بنانة بنت يزيد العيشمية عن عائشة^(٤٣) . وتابعتها عمرة عن عائشة^(٤٤).
- أما الثاني : فعن الحسن أيضا ، عن أمه ، عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تقتل عماراً الفئة الباغية " ^(٤٥).
- ولم يتابع الحسن عن أمه خيرة عن ام سلمة أحد في رواية الحديث ، وورد من طرق اخرى عن عدد من الصحابة ، لكنه ليس من طريق ام سلمة .
- وقد تتبعت ترجمتها فلم أقف على ثوثيق لها أو تضعيف إلا أن ابن حبان ذكرها في الثقات^(٤٦) وهذا لما يقتضيه منهجه في إيراد كل من لم يذكر بقدر.
- قلت: فكيف حكم عليها بأنها مقبولة وهي لم ترو سوى حديثين تويجت في واحد منهما ولم تتابع في الآخر ، ولم يذكر من حالها شيئاً يمكن اعتماده توثيقاً أو تضعيفاً، فلعل حكم الحافظ عليها بأنها مقبولة بالنسبة للروايات التي لها متابع ، أما ما لم تتابع عليه فهي لينة ، والله اعلم.
٣. الرياب بنت صليح ، أم الرائح الضبية البصرية :
- قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الثالثة خت ٤ ^(٤٧).
- روت عن عمها سلمان بن عامر الضبي ، وعن حفصة بنت سيرين ، وقد تتبعت ترجمتها فلم أقف على من وثقها أو ضعفها، إلا أن ابن حبان ذكرها في الثقات^(٤٨).
- لها في صحيح البخاري حديث واحد في العقيقة^(٤٩)، أورده معلقاً، وهذا ليس على شرط البخاري وليس لها في مسلم شيء، ومع هذا فالرياب ليست من المكثرات في الحديث، وقد توافرت فيها شروط المقبول من قلة الحديث ولم يثبت فيها جرح.
- وقد تتبعت روايتها التي في السنن فوجدت أنها تويجت ولم تنفرد بها^(٥٠)، وقد ذكرتها لأنها وردت في صحيح البخاري وإن كان حديثها معلقاً.
٤. زينب بنت كعب بن عجرة الأنصارية (زوج أبي سعيد الخدري) :
- قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الثانية ويقال لها صحبة

٤ (٥١).

روت عن: زوجها أبي سعيد الخدري ، وأخته الفريفة بنت مالك ،
وعنها: ابنا أخويها سعد بن إسحاق ، وسليمان بن محمد ابنا كعب بن عجرة. (٥٢)
وذكرها ابن حبان في الثقات (٥٣).
وقد ذكرتها هنا للتنبيه إلى أنها ليست من رواية الصحيحين، فإن في بعض نسخ التقريب
رمز (ع) والصواب (٤) أنها من رواية الكتب الأربعة فقط (٥٤).
٥ - مرجانة ، أم علقمة (والدة علقمة بن أبي علقمة) :

قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الثالثة خت د ت س (٥٥).
روت عن: معاوية وعائشة، وعنها ابنها علقمة ، وبكير بن الأشج، جهلها الذهبي (٥٦).
أخرج البخاري في صحيحه عن أم علقمة غير منسوبة تعليقاً، فقال : وقال بكير عن ام
علقمة : كنا نحتجم عند عائشة فلا تنهى (٥٧) .

ولم أقف على قول من مجرح أو معدل فيها، بل لم يوردها أغلب أصحاب المصنفات في
التراجم، فكيف رجح الحافظ أنها هي مرجانة، وأم علقمة وإن كانت قليلة الحديث إلا أنها لم تتابع
في بعض حديثها، فهي مقبولة باعتبار المتابعة، ولينة باعتبار عدم المتابعة ، والصواب أنها
مجهولة لا يعرف حالها، وإن كانت هي نفسها مرجانة فقد أخرج لها تعليقاً فهي ليست على
شرطه أصلاً.

٦. أم عمرو بنت عبدالله بن الزبير بن العوام القرشية الأسدية :

قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الرابعة خت س (٥٨).
روت عن أبيها، وعنها معاذة العدوية ، ولم أقف في ترجمتها على توثيق أو
تضعيف (٥٩).

وأخرج لها البخاري تعليقاً في صحيحه ، وقد توبعت في روايتها هذه، إذ أخرجها البخاري
في الموضوع نفسه من وجه آخر عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (٦٠).
فالراجح أنها مقبولة لأنها قليلة الرواية، ولم يثبت ما يجب ترك روايتها، وقد توبعت هنا في
روايتها، وتحقق فيها شرط الحافظ ابن حجر، لكن البخاري أخرج لها تعليقاً، فهي ليست على
شرطه، والله تعالى أعلم.

٧. امرأة (من أهل إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص) :

قال عنها الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب "مقبولة" من الرابعة خ (٦١).
ورد ذكرها في البخاري في حديث أم خالد بنت خالد (٦٢)، ولم ترو الحديث بل ورد ذكرها

في سياق الحديث وأنها إنما رأته ثياب أم خالد، فهي ليست من رواية البخاري إذ الحديث عن أم خالد وليس عنها .

أما حالها فقد تتبعت ترجمتها فلم أقف على حالها^(١٣)، والصواب أنها مجهولة لا تعرف باسم أو كنية، ولا يعرف حالها في الحديث فلا أدري كيف حكم عليها الحافظ (رحمه الله) بأنها مقبولة؟ وما هي الشروط التي توافرت فيها من هذه المرتبة؟

٨ . أم عبدالرحمن بن أبي بكرة الثقفي، اسمها هولة ويقال هالة قال عنها الحافظ "مقبولة" من الثانية خ^(١٤).

وهذه أيضاً ورد ذكرها في البخاري في حديث رواه أبو بكرة ، وليست هي من رواية الحديث بل نقلت عن زوجها موقفاً ترتب عليه رواية هذا الحديث، والحديث لأبي بكرة (ﷺ).^(١٥)

أما هي فلم أقف في أثناء ترجمتها إلا على اسمها على اختلاف فيه، ولم يذكر من حالها شيء^(١٦).

قلت: فهذه الرواية ليست مقبولة بل مجهولة لأنها لا تعرف والرواية ليست لها بل لزوجها، ولم تتابع على هذا، فكان الأصح أن لا يحكم عليها الحافظ بهذا الحكم والله اعلم .

وبعد دراسة أحوال من وصفت بالمقبول من الروايات على ترتيب الهجاء، آتت على نهاية بحثي هذا، والذي أسأله جلّ في علاه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويمن علينا بعلماء أفذاذ كالحافظ العسقلاني وغيره ممن خدموا الدين والسنة، وصنفوا وبرعوا، حتى أتاهم اليقين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

الخاتمة

وختاماً لا يسعني إلا أن أتوجه بالحمد والثناء على رب الأرض والسماء، الذي منّ على بكتابة هذا البحث، ويسر لي إتمامه على هذا النحو، وأسأله جلّ شأنه وتعالى علواً كبيراً أن يتقبل مني ويحشرني مع صفوة خلقه سيدنا محمد (ﷺ) . وبعد :

فهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها :

١- عدم التزام الحافظ ابن حجر العسقلاني بالمنهجية التي وضعها في مصطلحاته في عدد من تراجم الكتاب ، فهو يضع مصطلحاته ويعرف بها ، ثم يخالف منهجه في بعض الروايات ، لا سيما فيما يتعلق بـ "المقبول" وشروطه فيه .

٢- كان للحافظ ابن حجر العسقلاني اصطلاحاته الخاصة به في كتاب تقريب التهذيب ، مثل "

- مقبول" ، " صدوق يهم " وغيرها من الاصطلاحات الأخرى .
- ٣- يلاحظ في شروط المقبول عنده كونه قليل الحديث ، ولم يجعل لمصطلحه في القلة ضابطاً معروفاً يمكن الاعتماد عليه في تحديد القلة والكثرة .
- ٤- في أغلب الروايات اللواتي وصفهن بلفظ "مقبولة" قلة الرواة عنهن فلا يروي عن أحدهم سوى راوٍ أو راويين ، مما يعني دخول هؤلاء في قضية الجهالة بقسميها ، بل منهن مجهولات لا يعرفن ورد ذكرهن في سياق الحديث ولم ينبه الحافظ ابن حجر على ذلك ، ولم يعقب عليه بشيء .
- ٥- أغلب الروايات اللواتي هن موضوع بحثي لم يخرج لهن البخاري ومسلم بل ورد ذكرهن في معرض الحديث عن مناسبة الرواية.
- ٦- لم أقف على راوية واحدة قال عنها الحافظ "لينة الحديث" مع أنه شرط على نفسه ذلك في مقدمته.
- ٧- بلغ عدد الروايات في هذه الدراسة الثمانية روايات معظمهن لسنن من رواة الحديث .

التوصيات : أوصي الباحثين و طلبة العلم المشتغلين في مجال السنة أن ، يبحثوا في كل جزئية من جزئيات هذا الفن ، لمعرفة الصحيح من السقيم، كما أدعوهم ليشمروا عن ساعد الجد ، ويغوصوا في هذه العلوم ، ولا يدعوا ثغرة يوتى من قبلها الإسلام وأهله ، الا وبادروا الى سدها والدفاع عنها ، لا سيما رموز العلم الذين أوصلوا لنا هذه الثروة سواء أكان من الصحابة أو ممن دونهم ، وحفظوها لنا على قلة العدد ، فكيف وقد تطورت العلوم وتيسرت سبل الدراسة والبحث ، فما على الباحث إلا أن يصدق النية بعد التوكل على الله تعالى ، ويبتعد عن كل ما يشين البحث العلمي من تعصب وتطرف وكل ما من شأنه أن يضعف البحث العلمي الرصين المتين .

وأخيراً فلنا في علمائنا الأجلاء قدوة حسنة لمن أراد الاستقامة ، فلنسر على ما ساروا عليه ، ونحفظ العهد بحفظ السنة والذب عنها ، ونكمل ما بدأه وأسسوا له ، وأفنوا أعمارهم و بذلوا الغالي والنفيس من أجله، ولم تأخذهم في الله لومة لائم، صابرين محتسبين حتى نلقاهم يوم القيامة في مستقر رحمة الله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الهوامش

- (١) وهي رسالة ماجستير بعنوان : الرواة المقبولون في تقريب التهذيب ولهم رواية في الصحيحين دراسة تطبيقية ، للطالبة انتصار سامي ابراهيم ، في الجامعة العراقية كلية اصول الدين سنة ٢٠١٠ م .
- (٢) ينظر الجواهر والدرر في ترجمة الحافظ ابن حجر لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق ابراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ . ١٩٩٩ م ، ١/١٠١ ، الضوء اللامع للسخاوي أيضا ، مكتبة القدس ، القاهرة - مصر ، ١٣٥٣ هـ ، ١/٣٤ ، وطبقات الحافظ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ ، ١ / ٥٥٢ .
- (٣) هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري الذي انتهت إليه رئاسة الفقهاء الشافعية في الأقطار الحجازية ، توفي سنة ٧٨٦ هـ ، ينظر الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني صححه ، عبد الوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ٣ / ٤١٦ .
- (٤) ينظر إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م ، ١/١٧٥ ، والجواهر والدرر ، دار ابن حزم ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩ م ، ١ / ١٠٢ ، والبدرد الطالع لمحمد علي الشوكاني ، مطبعة السعادة ، القاهرة - مصر ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٨٧ .
- (٥) عسقلان: هي مدينة على ساحل الشام من أعمال فلسطين ، كان يقال لها عروس الشام لحسنها ، افتتحت أيام عمر بن الخطاب على يد معاوية بن أبي سفيان ؓ ، ولم تزل في يد المسلمين إلى أن استولى عليها الإفرنج سنة ٥٤٨ هـ . ينظر فتوح البلدان للبلاذري ، طبعة القاهرة لجنة البيان العربي ، ١/١٦٩ .
- (٦) ينظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ، دار الصادر ، بيروت - لبنان ١٩٦٥ م ، ٩/٢١٦ ، والجواهر والدرر : ١ / ١٠٣ .
- (٧) ينظر : الجواهر والدرر : ١ / ١٠٥ ، وشذرات الذهب : ٩ / ٣٩٥ .
- (٨) ينظر : رفع الإصر عن قضاة مصر للحافظ ابن حجر ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٨ م : ١ / ٦٢ ، والضوء اللامع : ٢ / ٣٦ ، وشذرات الذهب : ٩ / ٣٩٥ ، ولحظ الألاحظ للحافظ أبي الفضل تقي الدين بن فهد الهاشمي العلوي ، مطبعة التوفيق ، دمشق - سوريا : ١ / ٣٣٨ .
- (٩) ينظر : رفع الإصر : ١/٨٥ ، إنباء الغمر ١/١١٧ ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٩ .
- (١٠) هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري الشافعي المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، ينظر الذيل على رفع الإصر للسخاوي ، تحقيق جودت هلال ، الدار المصرية ، ٧٦ ، الضوء اللامع ٩/٢٠٠ .
- (١١) ينظر : الجواهر والدرر دار ابن حزم : ١ / ١٤٠ ، الضوء اللامع : ٢ / ٣٧ - ٣٨ ، الذيل على رفع الإصر ٧٩ ، حسن المحاضرة لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ، ١/٦٦٣ .

- (١٢) ينظر : الجواهر والدرر دار ابن حزم : ١ / ١٤٠ ، الضوء اللامع : ٢ / ٣٧ - ٣٨ ، والذيل على رفع الإصر : ٧٩ ، وحسن المحاضرة : ١ / ٦٦٣ .
- (١٣) ينظر : الجواهر والدرر دار ابن حزم : ١ / ١٤٢ - ١٧٦ ، وبدائع الزهور لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة - مصر ١٣٨٣ هـ ، ٢ / ٢٦٩ .
- (١٤) ينظر : الجواهر والدرر : ٢ / ٦٥٩ - ٦٩٦ .
- (١٥) ينظر : الضوء اللامع ٢ / ٤٠ ، ولحظ الألاحظ : ١ / ٣٣٨ ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ١٠ .
- (١٦) ينظر مقدمة تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق وتعليق صغير أحمد شاغف الباكستاني (أبو الأشبال) دار العاصمة للنشر ، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، ١ / ١٥ .
- (١٧) ينظر مقدمة تقريب التهذيب : ١ / ١٥ .
- (١٨) ينظر تقريب التهذيب ١ / ١٩ ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ١٢ .
- (١٩) ينظر : الجواهر والدرر : ٢ / ٦٥٩ .
- (٢٠) ينظر الرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ١٢ .
- (٢١) ينظر : مقدمة تقريب التهذيب : ١ / ١٣ .
- (٢٢) تقريب التهذيب ١ / ٨٢ .
- (٢٣) ينظر الرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٢٣ .
- (٢٤) حاشية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على "الرفع والتكميل" ص ١٨٣ - ١٨٦ ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٢٥) ينظر ترجمته في التاريخ الكبير بإشراف محمد عبد المعيد خان، طبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٦٠ هـ ٨ / ٣٠٠ (٣٠٨٢)، الجرح والتعديل تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، طبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٧١ هـ ٩ / ١٨٢ (٧٥٧)، التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد الباجي دراسة وتحقيق أحمد البزار، الطبعة الأولى ١٣٨٩ / ٣ (١٤٧٠)، تهذيب الكمال للحافظ المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، ٣١ / ٤٩٧ (٦٩٠٢)، الكاشف للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق الدكتور محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ٢ / ٣٧٣ (٦٢٣٠)، تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني طبعة دار الفكر للطباعة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ١١ / ٢٣٣ (٤٣٥)، وله في صحيح البخاري ٢٦ حديثاً، ينظر على سبيل المثال لا الحصر كتاب الأذان، باب صلاة النساء خلف الرجال : ١ / ٢١١ ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ١١٢ .
- (٢٦) ينظر تقريب التهذيب ١ / ٢٣٤ (١٢٢٦) .
- (٢٧) لمزيد البيان ينظر كتاب إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، لعطاء بن عبد اللطيف بن أحمد ، مكتبة العلم ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م ، ص ٥٠ ، وينظر كتب تراجم الرجال

- بين الجرح والتعديل ، لصالح اللحيان ، بدار الوطن للنشر ، الرياض . السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م ، ص ٢٨٨-٢٩٤ .
- (٢٨) ينظر ترجمته في الجرح والتعديل ٥٦١٢ ، تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن شاهين ، تحقيق صبحي السامرائي ، دار السلفية ، الصفاة . الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م : ١٠١١ ، تهذيب الكمال ٣٤٠١١ ، تذكرة الحفاظ للذهبي تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان ، ومكتبة الحرم المكي بمكة المعظمة ١٥ شوال سنة ١٣٧٤ هـ : ٤٩٥١٢ ، سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة بيروت - سوريا ، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م : ١٢ ١٦٠١ ، تهذيب التهذيب ٣٤١١ ، تقريب التهذيب ٣٦١١ ، بحر الدم فيمن تكلم فيه احمد بمدح أو ذم لابن المبرد تحقيق د . روحية عبدالرحمن السويفي ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان : ١٠١١ .
- (٢٩) ينظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحبلي : ص ١٥ ، ٥٢ ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٢٤-٢٥ .
- (٣٠) ينظر كتاب إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر ، والرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٢٥ .
- (٣١) ينظر الرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٢٥ .
- (٣٢) ينظر الرواة المقبولون في تقريب التهذيب : ص ٢٧-٢٨ .
- (٣٣) ينظر مقدمة فتح الباري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٠١ هـ : ٧١١ .
- (٣٤) ينظر تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١٣٤٥١٢ (٨٦٣٥) .
- (٣٥) تنظر ترجمتها في تهذيب الكمال ١٣٢١٣٥ ، الكاشف للذهبي ٥٠٣١٢ ، تهذيب التهذيب ٣٥٢١١٢ .
- (٣٦) الاول : في صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل البخاري ، دار الفكر بيروت ، ١٤٠١ هـ ، كتاب الصوم ، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم : ٢٤٧/٢ ، والثاني في : كتاب النكاح ، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ، وفي : كتاب الأدب ، باب ما لا يستحيا من الحق للنفقه في الدين : ١٠١/٧ .
- (٣٧) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة - مصر برقم (١٢٠٧٦) ، و(١٢٩٨٤) ، والنسائي في الكبرى تحقيق عبد الغفار سليمان بداري ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م برقم (٨٢٣٤) ، وابن عساکر في تاريخ دمشق دراسة وتحقيق علي شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ٣٥١٩ - ٣٥٣ ، المتقي الهندي في كنز العمال ، تصحيح وفهرسة الشيخ بكرى حياني ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م ، مؤسسة الرسالة بيروت : ٢٨٧١١٣ .
- (٣٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٣٨٧١) ، والبخاري في صحيحه : كتاب النكاح ، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ، وفي : كتاب الأدب ، باب ما لا يستحيا من الحق للنفقه في الدين : ١٠١/٧ ، وابن ماجة في سننه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الفكر ، بيروت - لبنان ، كتاب النكاح ، باب التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ، برقم (٢٠٠١) ، والنسائي في سننه ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الاولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م : كتاب النكاح ، باب عرض المرأة نفسها على من ترضى : ٧٩/٦ ، وفي الكبرى برقم (٥٣٤١) ، و(٥٣٤٢) .
- (٣٩) ينظر تهذيب الكمال : ١٣٢/٣٥ .
- (٤٠) ينظر تقريب التهذيب ١٣٥٢١٢ (٨٦٧٧) .
- (٤١) ينظر ترجمتها في الثقات لابن حبان بعناية محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ ، ٢١٦/٤ ، إكمال الكمال لعلاء الدين مغلطاي ، بعناية أبي عبد الرحمن عادل بن محمد ، طبعة الفاروق الحديثة ، ٣٠١٢ ، تهذيب الكمال ١٦٦١٣٥ ، الكاشف ٥٠٧١٢ ، تهذيب التهذيب ٣٦٧١١٢ .
- (٤٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، دار الفكر بيروت ، كتاب الأشربة ، باب إباحة النبيذ الذي لم يشد ولم يصر مسكراً : ١٠٢١٦ ، وأبو داود في سننه ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، الطبعة الاولى ، ١٤١٠ هـ -

- ١٩٩٠ م ، دار الفكر بيروت ، كتاب الأشربة، باب في صفة النبيذ : ١٩١/٢ ، برقم (٣٧١١)، والترمذي في سننه ،تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ ، كتاب الأشربة. باب ما جاء في الانتباز في السقاء : ١٩٦/٣ ، برقم (١٩٣٣).
- (٤٣) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه ، كتاب الاشربة ، باب صفة النبيذ وشربه : ٢ / ١١٢٦ ، برقم (٣٣٩٨) .
- (٤٤) أخرجه الإمام احمد في مسنده ، دار صادر بيروت : ١٢٤ / ٦ .
- (٤٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ... ، ١٨٦/ ٨ .
- (٤٦) ينظر الثقات : ٢١٦/٤ .
- (٤٧) ينظر تقريب التهذيب ١٣٥٤١٢ (٨٦٨١).
- (٤٨) ينظر ترجمتها في الثقات لابن حبان ٢٤٤١٤ ، تهذيب الكمال ١٧١١٣٥ ، ميزان الاعتدال للذهبي تحقيق علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م ٦٠٦١٤ ورمز لها بالرمز [خ]، تهذيب التهذيب ٣٦٨١١٢ .
- (٤٩) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العقيدة، باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيدة : ٢١٦/٦ معلقاً .
- (٥٠) الحديث عن الرباب بنت صليح ، عن سلمان بن عامر الضبي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذي القربة اثنتان : صدقة وصله .
- أخرجه الحميدي (٣/٨٢٣) ، والإمام أحمد في مسنده برقم (١٦٣٣٠) ، و(١٦٣٣١) و(١٨٠٤٢) ، والدارمي برقم (١٦٨٠) ، و(١٦٨١) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة : ١ / ٥٩١ ، برقم (١٨٤٤) ، والترمذي في سننه ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة على الاقارب : ٢ / ٨٤ ، برقم (٦٥٣) ، والنسائي في سننه ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة على الاقارب : ٥ / ٩٢ ، وفي الكبرى برقم (٢٣٧٤) ، وابن خزيمة في صحيحه تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٠ هـ . ١٩٧٠ م ، برقم (٢٠٦٧) .
- (٥١) ينظر تقريب التهذيب ١٣٥٦١٢ .
- (٥٢) ينظر ترجمتها في الطبقات الكبرى لابن سعد دار صادر بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م ، ٤٧٩١٨ ، الثقات لابن حبان ٢٧١١٤ ، تهذيب الكمال ١٨٦١٣٥ ، ميزان الاعتدال ٦٠٧١٤ ، تهذيب التهذيب ٣٧٢١١٢ .
- (٥٣) ينظر الثقات لابن حبان ٢٧١١٤ .
- (٥٤) ينظر تقريب التهذيب ٦٤٢١٢ دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- (٥٥) ينظر تقريب التهذيب ١٣٧٢١٢ (٨٧٧٨) .
- (٥٦) ينظر ترجمتها في الثقات لابن حبان ٤٦٦١٥ ، تهذيب الكمال ٣٠٤١٣٥ ، الكاشف ٥٢٩١٢ ، ميزان الاعتدال ٦١٠١٤ ، تهذيب التهذيب ٤٠٠١١٢ ، وقد رمز لها المزي وابن حجر بالرمز ي، وقال في ترجمة أم علقمة غير منسوبة أنها هي، ورمز لها بالرمز خت .
- (٥٧) صحيح البخاري كتاب الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم : ٢ / ٢٣٦ .
- (٥٨) ينظر تقريب التهذيب ١٣٨٢١٢ (٨٨٤٨) .
- (٥٩) ينظر ترجمتها في التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ١٥٠٥١٣ ، تهذيب الكمال ٣٧٢١٣٥ ، الكاشف ٥٢٦١٢ ، تهذيب التهذيب ٤٢٢١١٢ .
- (٦٠) أخرجه البخاري في ، كتاب اللباس، باب ليس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه : ٧ / ٤٤ .
- (٦١) ينظر تقريب التهذيب ١٣٨٩١٢ برقم (٨٨٨٨) .
- (٦٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب اللباس ، باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً : ٧ / ٤٨ ، وفيه قال اسحاق حدثتني امرأة من اهلي انها رأته على ام خالد .

- (٦٣) تهذيب التهذيب ٤٤٠١٢، ولم يرمز لها الحافظ ابن حجر برمز في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب، إلا في نسخة أبو الأشبال فقد رمز لها بالرمز خ.
- (٦٤) ينظر تقريب التهذيب ١٣٩٣١٢ (٨٨٩٨).
- (٦٥) الحديث أخرجه البخاري في ، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض : ٩١/٨ .
- (٦٦) ينظر ترجمتها في تهذيب التهذيب : ٤٤٢/١٢ .

**The Two Accepted Female Narrators in Taqreeb Altahtheeb
Mentioned in Alsaheehain
(Critical Study)
Dr. Hasan Ali Mahmud Alqayssi
College of Education(Ibn Rushid)**

Abstract

Praise be to (Allah), and the best peace and prayers be to His honorable prophet (Mohammed) and upon whose followers and companions .

Allah had supported this nation with witness to be as a means to maintain His Prophet Sunnah from corruption, substitution and any disgraceful thing, so the eldest scholars used to write down , keep and study them in a narrative, knowledge critical, and examining way. Thus I aimed in thus research to focus light on one aspect which Allah had saved the Prophet's Sunnah ; that is the men science, and I focus on one of its partial of its parts; that is the word "Accepted" for IBN HAJAR which is upon the female narrators whom are described with and mentioned in Alsaheehain . This research is divided in to a foreword and three sections and an end. In the foreword I mentioned the reason of choosing this title and its importance, while in the first section I introduced IBN HAJAR and his book "Altaqreeb" , while in the second section I introduced the rank "accepted" for IBN HAJAR and his condition upon it. The third section consists the practical application upon the Accepted female Narrators by applying a summarized study about their status and the scholar's opinion upon them, then I end the with an end in which I stated the main results of the research and the recommendation I concluded. I pray (Allah) to accept this work pure to His Face.